جامعة الجلفة

مجلة حقائق

للدراسات النفسية والاجتماعية

العدد (09) الجزء 2
مارس 2018

مجلة علمية دولية محكمة
تصدر عن جامعة الجلفة

DL: 2016-1164
ISSN: 2507-7465

مجلة حقائـــق

للدراسات النفسية والاجتماعية

مجلة علمية دولية مُحكّمة

تصدر عن جامعة الجلفة

العـدد التاسع

الجزء (02)

مارس 2018

رقم الإيداع القانوني: (DL 2016-1164)

الترقيم الدولي المعياري للدورية: (ISSN 2507-7465)

الرئيس الشرفي: أ.د/ بلقومان برزوق

-مدير جامعة الجلفة-

مدير المجلة - رئيس التحرير- :

د/ غريب حسين

نائب رئيس التحرير:

د/ ضبع مريم

هيئة التحرير:

د/ جلود رشيد

د/ بومانة محمد

د/ بن العربي أمحمد

أ/ حساني رشيد

د/ بن قيدة مسعودة

د/ خويلد أسماء

د/ هرمز جميلة

أ/ بن قسمية موسى الأسعد

د/ ضيف فاطنة

د/ بن الشيخ أسماء

د/ بديرينة الذيب

أ/ تومي بلقاسم

أ/ علة مختار

د/ لحول عامر

أ/ بن جدو فطيمة الزهرة

أ/ زرقط خديجة

مسؤول الإخراج:

حوه الطاهر

رئيس اللجنة العلمية :

د/ برابح محمد الشيخ

اللجنة العلمية :

د/ بوصالحيح حمدان

د/ طلحة المسعود

د/ لباز الطيب

د/ قراش محمد

أ.د/ بوكربوط عز الدين

د/ بوهلال عبد الحليم

د/ بن شريط عبد الرحمان

د/ عبد السلام سعد

د/ بن ملوكة بلخير

د/ بورقدة صغير

د/ بن عمارة مصطفى

د/ الهادي عامر

د/ عايدي جمال

د/ بشيري زين العابدين

د/ طوال عبد العزيز

د/ بن عطية كمال

د/ أخضري عيسى

د/ سحوان عطاء الله

د/ لعيشي سعد

أ.د/ خويلد محمد الأمين

د/ طعبة سعاد

د/ زبيري حسين

براهيمي أم السعود

د/ سفاصن سعيدة

اللجنةالعلمية الوطنيـة:

أ. د/ بلعربي الطيب جامعة الجزائر-2
أ. د/ زبدي ناصر الدين جامعة الجزائر-2-
د/ زقعار فتحي جامعة الجزائر-2-
أ.د/ عمور عمر جامعة المسيلة
أ.د/ مجاهدي الطاهر جامعة المسيلة
د/ بن لمبارك سمية جامعة باتنة
د/ حمادي فتيحة جامعة قسنطينة -2-
د/ بوفاتح محمد جامعة الأغواط
د/ بن سعد أحمد جامعة الأغواط
د/ بن صغير زكرياء جامعة بسكرة
د/ قوارح محمد جامعة ورقلة
د/ جغلولي يوسف جامعة المسيلة
أ/ بن ردة جمال جامعة الأغواط
أ/ دوارة أحمد جامعة تيارت
أ/ قحقوح عامر جامعة تيارت
د/ بغداد باي عبد القادر - المركز الجامعي غليزان-

اللجنة العلمية الدوليـة:

أ. د/ تيميس أبوستو ليديس فرنسا
د/ آرسلان علي تركيا
أ.د مدحت الصباحي الإمارات العربية المتحدة
د/ عمار عبد الله الفريحات الأردن
أ. د/ بحري خالد تونس
أ.د/ الأحمدي عبد الصادق فرنسا
د/ بن دانية أحمد السعودية
د/ سهير الصبّاح فلسطين
أ.د. محمد حسين علي السويطي العراق
د/ عبد الله سيد محمد ابنو، المملكة العربية السعودية

دعوة للنشر

تتشرف هيئة تحرير مجلة (حقائق) والتي تصدر عن جامعة الجلفة أن تدعو جميع الأساتذة والباحثين إلى نشر مقالاتهم في المجلة ونخص بالذكر الباحثين في العلوم النفسية والاجتماعية والمهتمين بالبحوث في هذا المجال من التخصصات الأخرى، مع احترام قواعد النشر وإرسالها إلى البريد الالكتروني:

facts_review@yahoo.com

hocine.ghrieb@yahoo.com

قواعد النشـر في المجلـة

- ✓ تنشر مجلة (حقائق) الدراسات الميدانية والأبحاث النظرية في تخصصات العلوم النفسية والاجتماعية والعلوم المرتبطة بها، والمكتوبة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ✓ يتواصل الباحث مع المجلة بالبريد الالكتروني الوحيد دون استخدام وسيلة اتصال أخرى.
- ✓ يُبلّغ الباحث في بريده الإلكتروني بقبول المقال أو تعديله أو تأجيله أو رفضه خلال شهرين ابتداءً من أول يوم تُستقبل فيه المقالات من طرف هيئة المجلة.
- ✓ يُستحسن تحرير المقال بانتهاج النسق العالمي في التوثيق (APA) -إشارة إلى المرجع في نهاية الفقرة، مثال (لقب المؤلف، اسمه، سنة. صفحة)، وفي نهاية المقال قائمة المراجع مرتبة أبجديا -
- ✓ يُرفق المقال بملخصين أحدهما بلغة المقال والآخر باللغة الأجنبية وكلمات مفتاحية على أن لا يتجاوز الملخص صفحة واحدة.
- ✓ يُشترط أن يتميز المقال بالأصالة والإسهام العلمي وأن لا يكون المقال منشورا أو مشارك به في مناسبة علمية.
- ✓ أن لا يتجاوز المقال 15 صفحة باحتساب صفحات المراجع والملاحق وأن لا يقل على 10 صفحات.
- ✓ أن يحرر المقال بنوع الخط (Sakkal Majalla) بحجم 16 وهوامش الصفحة (2 سم) يمينا و (1.5 سم) في باقي الجهات الثلاث وبتباعد أسطر يقدر بـ (1.15 سم).
- ✓ يسبق الباحث مقاله بذكر لقبه واسمه ودرجته العلمية والمؤسسة العامل بها، وبريده الالكتروني وملخص بلغة المقال وملخص آخر بلغة أجنبية، كما يتحمل مسؤولية معلوماته الشخصية التي يدلي بها.
- ✓ بالنسبة للدراسات الميدانية في العلوم الاجتماعية يُفضل أن يتناول الباحث العناصر التالية: (إشكالية الدراسة، تساؤلات، فرضيات، حدود الدراسة، المنهج، العينة، أدوات البحث، التقنيات الإحصائية، عرض وتحليل النتائج، خاتمة، مراجع، ملاحق).
- ✓ البحوث المقدمة للنشر بالمجلة تعبر عن رأيها الخاص ولا ترد لأصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل للنشر.

تنبيـه:

- تعبر البحوث والدراسات المنشورة في المجلة عن رأي أصحابها وليس بالضرورة تكون معبرة عن رأي المجلة.
- لا يُسمح بطبع أو نسخ أو إعادة نشر المجلة أو جزء من أبحاثها إلا بإذن خطي من مدير المجلة. وكل مخالفة لذلك يتحمل صاحبها مسؤولية المتابعة القضائية

مجلة حقائق

فهرس المحتويات

عنوان المقال: الصفحة

1-(جدلية الحاجات والطيّات -قراءة في البنى النصية للامية الشنفرى-)

د/ فوازبن زايد عقيل الشمري، جامعة حائل – المملكة العربية السعودية.....12

2- (الخلدونية ومشروعية التسمية: استشكال مصير الموروث الفكري بعد ابن خلدون)

د / عبد الكريم عنيات، جامعة سطيف- 2-.....27

3- (معوقات وصعوبات التنمية السياحية في ولاية جيجل)

د/ عمر يوسكرة، جامعة تيارت وَ أ/ سليمة عبد السلام، جامعة المسيلة.....35

4- (رهانات الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من خلال فلسفة السلم والمصالحة الوطنية)

د/ إدريس عطية، جامعة تبسة.....47

5-(الإدارة العثمانية في الجزائر والقوى الروحية -الطرق الصوفية- بين التوائم والتصادم)

د / سعودي أحمد، جامعة الأغواط.....55

6- (الطالب الجامعي و السلوك المنحرف) -قراءة سوسيو تحليلية-

أ/ خديجة قفاف، جامعة–تبسة-.....66

7- (الشباب واستخداماته لشبكات التواصل الاجتماعي قراءة قيمية ثقافية)

أ/ يحي تقي الدين، جامعة قسنطينة-03 -.....74

8-(النظرية النقدية في علم الاجتماع و تفسيراتها للاتصال الجماهيري)

أ/ صفاح أمال فاطمة الزهراء، جامعة مستغانم.....88

9-(التوازن بين السلطات ودور الأحزاب في إرسائه)

د/ بن يحى بشير، بجامعة -برج بوعريريج-.....92

10-(التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الأسرة في الريف الجزائري)

د/ نشادي عبد القادر، جامعة المدية.....105

11-(استراتيجية استعمال تكنولـوجيا المعلومات من خلال إبداع المورد البشري في ظل إدارة الجودة للمؤسسة)

أ/ أحمد سواهلية، جامعة الجلفة وَ آدم رحمون وَسعد مقص، جامعة الأغواط 112

12- (إقتراب نظري لمفهوم الاتجاهات)

أ/ دودو نوري نور الدين وَ أ/ زيان بختة، جامعة الجلفة.....124

13- (التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري)

أ/ رفيق زاوي، جامعة برج بوعريريج.....132

14- (التحديات المعاصرة لإدارة الموارد البشرية: أي تكلفة؟)

د/ عرقوب محمد، جامعة تيارت وَيوسف خوجة عادل، جامعة بجاية.....137

15- (شروط وقف تنفيذ القرار الإداري في المسائل المستعجلة)

عزالدين بغدادي، جامعة وهران 2 150

16- (مجلة المنار القاهرية 1898 1935-... الصدى والتأثير)

د/ بن جلول هزرشي، جامعة الجلفة.....163

17- (التربية والتعليم في فكر إخوان الصفاء -من خلال رسائلهم-)

أ/ حدة سعيّد، جامعة الجلفة.....168

18- (المسؤولية الاجتماعية لبيئة العمل وتحسين الممارسات الجيدة للأداء المتميز)

علي الطاوس، جامعة البليدة 2.....176

19- (مقاربات في النمو المعرفي للتفكير) -جان بياجه- ليف فيغوتسكي-هنري والون-

د/ جناوي عبد العزيز، جامعة الجلفة.....187

20- (إشكالية تفعيل دور المجتمع المدني في الوطن العربي)

د/ الحاج يوسف مليكة، جامعة الجلفة.....195

21- (التنظير لحقوق الانسان، الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر-محمد اركون-)

د/ سعد بوترعة، جامعة المدية 207

22- (العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث)

أ/ أكحل نفيسة، جامعة الجزائر 2 220

23- (البعد التداولي لظاهرة الاستغناء في النحو العربي)

د/ كرفاوي بن دومة، جامعة الجلفة.....233

24- (مدى مشروعية تنسيب ولد الزنا -في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري-)

د/ عيسى امعيزة وَ شابحة أعمرسعيد، جامعة الجلفة.....247

25- (شبكات التواصل الاجتماعي تعدد الأنواع والاستخدام) -دراسة نظرية -

أ/ بوذينة نعيمة، جامعة الجلفة.....258

26- (خدمات المعلومات)

أ/ نبيلة كوداش، جامعة الجلفة.....270

27- (التداخل النسقي بين الضرورة الجمالية والسياق الخارجي) شعراء الرسول صلى الله عليه وسلم – أنموذجا-

د/ كمال بن عطية وَكريم مبروكي ، جامعة الجلفة.....281

28- (مقاربة آلان توران "Alain Touraine" حول العمل والتنظيمات)

د/ أحمد مداس ، جامعة الجلفة 291

29- (الصحافة المكتوبة وصناعة الرأي العام) -دراسة تحليلية لجريدة الخبر الجزائرية حول سياسة التقشف-

د/ بلمداني سعد، جامعة سعيدة 298

30- (أثر التكوين قبل وأثناء الخدمة على أداء الأستاذ في المؤسسة التعليمية)

أ/ بهناس بوبكر (طالب دكتوراه) وَأ. د. بكاي ميلود جامعة الجلفة.....311

(البعد التداولي لظاهرة الاستغناء في النحو العربي)

د/ كرفاوي بن دومة، جامعة الجلفة

ملخص:

تعتبر ظاهرة الاستغناء في النحو العربي من الظواهر اللغوية التي ترى أن هناك ارتباط وثيق بين الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية والاغراض التواصلية وهي تمثل دعما لقانون الإيجاز في اللسان العربي، كما أنها تعد شكلا من أشكال النظام المضمر الذي يحكم مختلف التراكيب العربية وهو واسع في كلام العرب وعن قصد منهم.

كلمات مفتاحية: ظاهرة الاستغناء، النحو العربي، البنية، التفاعل، التركيب، التواصل، المخاطب.

Abstract:

The phenomenon of dispensing with Arabic grammar is a linguistic phenomenon that sees a close link between the structural characteristics of linguistic expressions and communicative purposes. It represents support for the law of brevity in the Arabic language. It is also a form of the implicit system that governs the various Arab structures. Intention of them.

Keywords: phenomenon of dispensing, Arabic grammar, structure, interaction, structure, communication

تعدّ اللغة النظام التواصلي الوحيد الذي يؤدي وظيفة الإشارية التي تستند إلى اللغة البشرية في الظواهر الصورية المتوافرة في البنية، وظيفة الدلالية التي تقوم على الدلالات التي تحققها هذه البنية.

غير أن هاتين الصفتين غير كافيتين لتحقيق نجاح العملية التواصلية بين المتخاطبين و ذلك لغياب عناصر أخرى غير لغوية،" مما تفرضه الظروف الخارجية من تأويل، و سياق استعمال، و غيرهما"[214] .

و قد ظهرت خلال القرن التاسع عشر نظريات لسانية وظيفية حملت على عاتقها الاهتمام بظروف الاستعمال، تقوم على مبدأ أن " اللغات الطبيعية بنيات تحدد خصائصها (جزئيا على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية ؛ وظيفة التواصل"[215] .

وتعدّ التداولية نموذجا من هذه النظريات حيث تسند إلى عدة مصادر موزعة بين الفلسفة و المنطق وبعض نظريات اللسانية الحديثة، نذكر منها:

الفلسفة التحليلية : ظهرت الفلسفة التحليلية في ظل مناخ فكري سائد متسم بتحول بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع البحث في ماهية المعرفة وقضاياها إلى موضوع تحليل اللغات الطبيعية، " ولا سيما ما تعلق منها بالدلالة و المرجع على مستوى العبارات

[214] خليفة بوحادي: في اللسانيات التداولية (مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم)، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص 48.

[215] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985،ص 08.

اللغوية، و كيفية أدائها لوظيفتها الأولى و الأساسية و هي التواصل "[216].ومن الباحثين الذين تناولوا هذا التخصص بشيء من الاهتمام مثل: **فريجه ، لود فيغ فيتغنشاين ، أوستن ، بيرس ، برتراند راسل.**

النظريات اللسانية الحديثة : تحولت اللسانيات مع البنويين خصوصا إلى علم تجريدي ، يتبع منهجا مميتا للحيوية اللغوية، بإقصاءها للكلام و لسياق الحال، و إنكارها للدلالة في ممارسة التحليل اللغوي إلى أن ظهرت اللسانيات التوليدية.

لقد أعادت اللسانيات التحويلية في مراحل تالية بعد النقد الذي وجه إليها و القصور الذي شابها الاعتبار للأشخاص المتكلمين بوصفهم الفاعلين الحقيقيين في مسرح العملية التواصلية و خاصة بعدما جاء تشومسكي بمفهوم الكفاءة اللغوية التي لا يتأتى فهمها إلا عن طريق وسيط آخر هو الأداء.

وقد كان نتيجة لهذه الأبحاث اللسانية الحديثة أن ظهر تيار آخر و سم بتيار ما بعد البنيوية يبحث في حقيقة المعنى، ضمن الأنظمة الفكرية و الفلسفية واللغوية والأدبية، تجاوز اعتماد الكلمة وحدة تحليل إلى الاعتداد بالجملة , غير أن الأبحاث اللسانية لم تتوقف عند هذا المستوى من الدراسة بل تعدّت النص وظروفه المقامية ليصبح موضوعا للّسانيات، بعدّه وحدة التحليل الأساسية.و بهذا ساهمت لسانيات النص في تشكيل المعرفة التداولية من خلال وصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي و أشكال الاتصال[217]. لم يعد الدرس المعاصر مقيدا منهجيا ومعرفيا بالأطر البنوية التي رسّخت التضييق المفاهيمي لفترة من الزمن فتفتح على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة و المنطق و علم الاجتماع و علم النفس و حتى الرياضيات[218] ، وجاء بجهاز مفاهيمي خاص كمفهوم الفعل الكلامي الذي يتضمن " أن اللغة في التواصل ليس لها أساسا وظيفة وصفية بل لها وظيفة عملية، فإذْ نستعمل اللغة فإننا لا نصف العالم بل نحقّق أعمالا هي الأفعال الكلامية . فكان وجود ظواهر لغوية خاصة بالدلالة على العمل اللغوي أحد برامج البحث الأولى التي اعتمدها اللّسانيون لتأسيس التّداولية"[219].

إنَّ مفهوم التداولية من المفاهيم والمصطلحات التي جاد بها تطور البحث اللساني الحديث، فهي نشاطًا يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد يراعى فيه العلاقة بين النصِّ ومقتضيات الموقف الخاصة به ، وهي علاقة شديدة الصلة بالدلالة من جهة، والنحو من جهة أُخرى، إذ يجمع بينهما مستوى السياق المباشر، ممّا يجعل التداوليّة قاسمًا مشتركًا بين أبنية الاتصال النحويّة والدلاليّ .

وقد أشار عبد الرحمان الحاج صالح إلى أن النحويين القدامى قد تناولوا هذا التوجه اللساني في تحليل الظواهر النحوية في مراعاة السياق و مقتضيات الأحوال و الأغراض المتبادلة بين الناطقين بهذه اللغة و سامعيها و المقاصد الإعلامية و التخاطبية للرسالة المتوخاة تبليغها في قوله :

" إنّ سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النّحويين الأقدمين بنظريّة اندثرت بعدهم، وصارت بعد غزو المنطق اليوناني، خاصّة، لا يتفطّن إليها إلا الأفذاذ من النّحاة مثل السّهيلي والرّضيّ الأستراباذي، ومن أهمّ المبادئ التي بنيت عليها هذه النّظريّة نذكر تمييزهم الصّارم في تحليلهم للّغة بين الجانب الوظيفيّ من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة؛ أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين

---

[216] مسعود صحراوي: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي (رسالة دكتوراه)، جامعة باتنة، 2004-2005، ص 35

[217] خليفة بوحادي: في اللسانيات التداولية (مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم)، ص 59 -60 .

[218] عبد القادر الفاسي القهري : اللسانيات و اللغة العربية ، منشورات عويدات ، بيروت 1986،ص 41.

[219] فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر حباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية سوريا، ط1 ـ 2007، ص22.

ناطق وسامع، وبين الجانب اللّفظيّ الصّوريّ من جهة أخرى، أي ما يخصّ اللّفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النّظر عمّا يؤدّيه من وظيفة في الخطاب غير الدّلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللّفظ ودلالة المعنى"[220].

ومن الظواهر النحوية التي درسها النحاة ورصدوها بالوصف و التدقيق و المعالجة في هذا الباب نجد : التقديم و التأخير ، الحذف،الإثبات و النفي، الحذف، الاستفهام،الحصر،النداء، الاستثناء، القسم،الاختصاص، الاستغناء،...إلخ.

و وقع اختيارنا على إحدى هذه الظواهر والتي لم يرد الحديث عنها في باب واحد عند القدماء، بل ورد ذكرها في أماكن متفرقة، وبصور متباينة ألا وهي ظاهرة الاستغناء.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على (**المنهج التداولي**)كأسلوب للتحليل و التوظيف في فهم التراث العربي و قراءته قصْدَ فهْمِ خصائصِه المعرفيةِ والمنهجيةِ في البحث اللغوي.

المفهوم اللغوي:

جاء في لسان العرب :" تغانوا أي استغنى بعضهم عن بعض ... وأغنى عنه غناء فلان و معناه ناب عنه وأجزأه عنه مجزأة و الغناء بفتح الغين ممدود : الإجزاء و الكفاية ... قال ابن الأنباري: الغناء مصدر أغنى عنك أي كفاك ... وفي حديث ابن مسعود : وأنا لا أغني لو كانت لي منعة أي لو كان معي من يمنعني لكفيت شرهم و صرفتهم ...و قال الأزهري : وسمعت رجلا من العرب يبكت خادما له يقول: أغن عني وجهك أي شرك بمعنى اكفني شرك و كف عني شرك "[221].

فمن خلال المعجم تتضح الدلالة اللغوية للفظة (الاستغناء) بأنها تعني الاكتفاء و الإجزاء والنيابة.

المفهموم الاصطلاحي:

لقد ورد لدى كثير من النحاة مصطلح الاستغناء ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه عن العرب في هذا الشأن: "ويستغنون بالشَّيءِ عنْ الشَّيءِ الذي أصله في كلامِهِمْ أن يُستعمل حتَّى يصيرَ ساقطًا " [222] ومنه ما ذكره ابن الأنباري:"قد يُستغنى ببعض الألفاظ عن بعضٍ إذا كان في المذكور دلالةٌ على المحذوفِ لعلم المخاطب، قال الله تعالى : " والحافظين فروجهم و الحافظات ، والذاكرين الله كثيرا و الذاكرات" (الأحزاب: الآية 35)، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول " [223].

وبعد.. فمما سبق من أقوال النحاة السابقة وغيرها ووصفهم لهذه الظاهرة جاز لنا أن نُعرِّفَ بمصطلح" الاستغناء "على أنَّه: "هو استغناءُ العربِ بكلمةٍ عن كلمةٍ أو أكثر؛ عن طريقِ حَذْفِ بَعْضِهاَ أو تغيير صورتها، أو الاستعانة بكلمة ليست من اشتقاقها؛ لوجودِ قرينةٍ، وذلك استحسانًا وطلبًا للخفَّة والاختصار، ولضربٍ من البلاغة وتجويد المعنى". وقد ورد مصطلح الاستغناء عند كثير من النحاة العرب في ثنايا مؤلفاتهم ؛ كسيبويه و ابن جني و ابن الأنباري، وتصرَّفوا مع ظاهرة الاستغناء كباقي الظواهر النحوية بشيء من الرعاية والاهتمام وذلك لأن الاستغناء في نظرهم بابٌ واسعٌ؛ فكثيرًا ما استغنت العرب بلفظٍ عن لفظ.

---

[220] عبد الرحمان الحاج صالح :الجملة في كتاب سيبويه، المبرز: مجلة دورية أكاديمية تصدر عن المدرسة العليا للداب والعلوم الإنسانية، ع2، جويلية-ديسمبر ، سنة 1993، ص 08

[221] ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج5، ص ص 3309-3310.

[222] سيبويه : .الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 2004، ج1، ص 25.

[223] أبو البركات عبدالرحمان ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، دط، 2008م، ج 1، ص 78.

يُؤكد النحاة على أن يكون الكلام بعد الاستغناء وقبله جيدًا، ولكن بعده أجود وأبلغ، وهذا ما عناه سيبويه بقوله: " فلو حَسُنَ بالذي لا يستغنى به الكلام لحَسُنَ الذي يستغنى به" [224] ؛ وفي هذا إشارة إلى أن في الاستغناء قدرة على إيصال المعنى وتجويده من خلال بلاغة اللفظ و إجادته، لأنهم يرون في الاستغناء،وسيلة من وسائل الاختصار ورافدًا من روافده

والاستغناء خصيصة تميز بها اللسان العربي عن غيره ، وهو واسع في كلام العرب وعن قصد منهم " لأنه لا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء في حكم الملفوظ به، وإن لم يَجْرِ على ألسنتهم استعماله" [225] ، ويحددون اللجوء إلى أسلوب الاستغناء شروطا يجب توفرها حتى يكون مناسبا و ملائما من غير تكلف وفضول في الكلام هي :

1-أن يكون الاستغناء تصرفًا مُنضبطا وليس مرتجلا أو اعتباطيًا، وعن ذلك يقول ابن جني: "لا يُنكرُ أنْ يكونَ في كلامِ العرب أصولٌ غيرُ مَلْفُوْظٍ بِهَا، إلا أنَّهَا مع ذلك مُقَدَّرَةٌ، وهذا واسعٌ في كلامهم كثيرٌ، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أصل (قام) (قوم)، وهم مع ذلك لم يقولوا قط (قوم)، فلا يُنكر أن يكون هنا أصول مقررة غير ملفوظ بها " [226].

2-أن يحقق الاستغناء السهولة و الملاطفة وعن ذلك يقولُ ابن جني : " وذلك أنَّا نرى العرب قد غيرت شيئًا من كلامها من صورةٍ إلى صورةٍ، فيجبُ حينئذٍ أن تتأتى لذلك وتلاطفه لا أن تخبطه وتتعسَّفَهُ"[227] .

3- أن يتوافق اللفظ (المستغنى به) مع أمثلتهم وصورهم كما كان المحذوف(المستغنى عنه) موافقًا وعن ذلك يقول **ابن جني**: " العرب إذا غيَّرت كلمةً من صورةٍ إلى أخرى، اختارت أن تكون الثانيةُ مُشَابِهَةً لأصولِ كلامهم ومُعْتَادِ أمثلتهم، وذلك أنَّكَ تحتاجُ إلى أنْ تُنِيْبَ شيئًا عن شيءٍ؛ فأوْلى أحوالِ الثاني بالصواب أن يُشابِهَ الأولَ؛ ومن مُشابهته له أنْ يُوَافِقَ أمثلةَ القومِ، كما كان المُناب عنه مثالاً من مُثلهم أيضًا."[228] .

وقال السيوطي:" ورد بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه، وهي لا شك ثوان عن المفردات قال أبو حيان: وهذا لا يجدى كبير فائدة"[229].

وقد تحدث المبرد عن ذلك قائلا:" ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رجل أرجال، وفي سبع أسباع، لأنه الأصل"[230].

وحديث المبرد يشير إلى أن من ملامح تلك الظاهرة أن فيها استغناء للاضطرار نعدل فيه في عن كثير مستعمل إلى قياس أقل استعمالا، وأن حديثه هذا يعطيها حكم القانون الذي يجعل من حق كل من ينهل من لغتنا العربية أن يحذ حذوه، وأن يسير على دربه، وقد كان العربي يلجأ إلى ظاهرة الاستغناء لعلمه الأكيد بأن لغته العربية نابعة من الفطرة ولا تخضع لتعلم أو كسب مع ملاحظة أن المتلقي لابد أن يكون على علم بالدلالات المرادة وألا يحدث عنده لبس من جراء الأداء في الاستغناء، فضلا عن كثرة

---

[224] سيبويه: الكتاب ،ج2،ص281.

[225] ابن جني: الخصائص ،تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية،، دط،، دت،ج2/ 343.

[226] ابن جني: المنصف، تحقيق ابراهيم مصطفى و عبدالله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، دط، 1379ه، ج1، ص348.

[227] ابن جني:الخصائص ج2/ 470.

[228] ابن جني: الخصائص، ج2، ص ص 66-67.

[229] السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة،للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط،دت، ج1،ص164.

[230] المبرد: المقتضب،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط،1978،ج2،ص201.

الاستعمال و رغبة في التخفيف و الاستحسان و الإيجاز و الاختصار فالإيجاز هو تقليل الكلام دون إخلال بالمعنى و يكون بإسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام[231].

وهذا ما يسعى إليه البحث اللساني التداولي الحديث في مراعاة مقاصد المتكلمين في الخطاب، ومراعاة أحوالهم في مختلف السياقات وتنوعاتها وانتقاء أفضل الأساليب التي من شأنها التأثير في المتلقي ، فإذا حذف مثلا كان الحذف بين المراد و المقصد وأنطق بحجته من الذكر، وإذا أوجز واختصر في تعبيره كان لتجنب فضول الكلام وجلب انتباه السامع .

ومن خلال هذه الأمثلة و هذه الشواهد وهذه الإشارات المبثوثة في مصنفات علماء النحو في التراث العربي والتي ساقوها عن ظاهرة الاستغناء وإن لم يقدموا له تعريفا جامعا مانعا،نخلص إلى المفهوم الذي أورده أحد الباحثين المعاصرين بقوله : " الاستغناء يعني الاكتفاء بفعل عن فعل أو صيغة عن صيغة أو باسم عن أسم أو حرف عن حرف، أو هو العدول عن صيغة إلى صيغة أو بنية إلى بنية أو من استعمال إلى استعمال آخر "[232]

الاستغناء في النداء:

لا تعد ظاهرة النداء عن الإنسان وسيلة اتصال فحسب وإنما تتجاوز ذلك باعتبارها أداة تعبر عن المشاعر والأفكار الإنسانية منذ القدم، مرتبطة بالمخاطب قربا وبعدا في المكان أو المنزلة الريادية والاجتماعية، فيدخل كل من المتكلم والمخاطب في إطار البنية التركيبية لهذا الأسلوب، فالأول باستعماله الهمزة الأدوات أو تلك والثاني في المقامات التي هو واقع فيها، ومن ثم يدخلان في البنية البلاغية الجمالية، "وبهذا يصبح أسلوب النداء ذا جمالية إشارية في تعانقه مع اللغة والمتكلم والمخاطب لأنه منطلق وغاية في تحولاته وأنواعه...فالنداء بالهمزة موضوع لدلالة مغايرة للدلالة التي وضع لها حرف النداء يا أو وا"[233].

الاستغناء بحرف النداء عن (ال) ورد عند القدماء بأن النداء يفيد تخصيصا، وإذا قصدت واحدا بعينه صار معرفة كأنك قد أشرت إليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بين حروف النداء وما فيه الألف و اللام، لأن أحدهما كاف، وصار حرف النداء بدلا من الألف و اللام في المنادى فاستغنى به وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه[234].

وقد استغنت العرب عن ذكر الفعل في النداء فجعلت في أول الكلام حرف النداء وهو قولهم: يا فلان، ولم يقولوا: يا أدعوا فلانا وعرف بالنداء حيث استغنى عن ذكر الفعل، وحذف اختصارا مع أمن اللبس فقالوا: يا فلان و لم يقولوا يا أدعوا فلانا؛ فكان الاستغناء عن الفعل لرفع الإبهام والإلباس لأن إظهار الفعل يوهم الإخبار، في حين المقام يستدعي الإنشاء ، وقد عبر ابن يعيش عن ذلك في قوله :" لا يجوز إظهار الفعل ولا اللفظ به و أنادي أو أريد أو ادعوا أو نحو ذلك في المنادى لأن (يا) قد نابت عنه، ولأنك إذا صرحت بالفعل وصلت أنادي أو أريد كان إخبارا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول : ناديت زيدا"[235].

ويُعرَّف النداء بقولهم: "هو طلب الإقبال حسّا أو معنى بحرف نائب مناب (أدعو) سواء كان ذلك الحرف ملفوظا...أو مقدراً"[236].

---

[231] زين كامل الخويسكي: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو و الصرف، دار المعرفة الجامعية،دط،1995،ص ص :16-17..

[232] زين كامل الخويسكي: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو و الصرف، ص 12.

[233] حسين جمعة: جماليات الخبر والإنشاء (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 2005، ص 178.

[234] ابن يعيش: شرح المفصل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، ، ج2، ص8.

[235] ابن يعيش : شرح المفصل، ج2، ص8.

[236] عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجيل، ط2، 1979، ص 17.

وأدواته ثمان: (أ، أي، آ، آي، يا، هيا، أيا، وا) وأكثرها ما لصحب بالأمر والنّهي، وإن ورد معه استفهام أو خبر "وقد اختلف النحاة في دلالة كل حرف منها على المسافة من حيث القرب والبعد أو التوسط بينهما ولكن الراجح لديهم أنهم يربطون بين وجود المد في الحرف وبين بعد المسافة أو قربها فقالوا أن الهمزة للقريب لانقطاع الصوت فيها، فإذا ما مدت فيجوز أن ننادي بها العيد أيضا ومثل الهمزة كذلك (أي) في الانقطاع أو المد، أما بقية الحروف فإنها تصلح لمناداة البعيد لوجود المد فيها"[237].

ويأتي النداء في أسلوب حقيقي وفي أسلوب مجازي:

1- ففي الأسلوب الحقيقي نميز نوعين:

أ- نداء القريب: نستعمل فيه نوعين (أ، أي) للقريب الحقيقي، وذلك لطبيعة التشكيل الصوتي لنداء القريب حيث يعد رمزا قويا لمجاورة المخاطب للنفس لقرب المسافة والمنزلة.

وقد ينزل البعيد منزلة القريب باستعمال الهمزة وذلك لقرب المخاطب من قلب المتكلم وحضوره في الذهن، وكأنه ماثل أمام العين لتأكيد هذا المعنى على الحقيقة لا على المجاز.

ب- نداء البعيد وهنا لم تصبح الهمزة قصيرة النموذج بل طويلة إذا مدت ونستعمل الأداة (آ) أو (آي).

وأما إذا كانت المسافة أبعد مما ينبغي فغن الأداة المستعملة في هذا المقام هي (يا).

وقد ينزل القريب منزلة البعيد الحقيقي لأمر بلاغي محكم في علاقته الموجبة، منسجم في نسقه اللغوي والمختزن لعناصر الجمال الممتعة والمفيدة[238]، وذلك لعلو منزلة المخاطب وهذا تعظيما وتقديرا لشأنه، وتستعمل في هذا المقام (هيا) و(أيا).

وقد يكون المخاطب أقل منزلة صغير الشأن، لا يأبه له لذلك بعدت مرتبته عن مقام المتكلم مما يستدعيه مخاطبته بأدوات النداء البعيدة (يا هذا)، (أيا هذا، اصمت).

وقد يكون المخاطب في غفلة وشرود ذهن، فيستعمل المتكلم أدوات النداء البعيدة للتنبيه وشده إلى ما نقول.

2- أما في الأسلوب المجازي: فقد ذكر البلاغيون بأن أسلوب النداء لم يتوقف عند الحدود التعريفية التي اشتمل عليها من قبل، فهناك توظيفات مختلفة تحول التركيب اللغوي والنحوي والدلالي عن بنيته المباشرة تحويلات إيحائية تستوحى من السياق، وتستخلصها العقول والقرائح من القرائن الدالة عليه، وتعد هذه التحويلات معاني خرجت عن الأصل الحقيقي جمعها كتب البلاغة في (الإغراء، الاستغاثة، الندبة، التعجب الاختصاص، التحصر، التنكر، التضجر)[239].

الاستغناء في كان و أخواتها:

ويكون ذلك في حالتها: التامة و الناقصة.

ففي حالة كونها تامة فتكون مستغنية بمرفوعها ، قال ابن هشام :" ومعنى التمام أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب"[240]؛ أي استغنائها عن الخبر لأنها خرجت من دائرة النقصان كما في الأمثلة الآتية:

قوله تعالى : " **وإن كان ذو عسرة** " (البقرة:الآية 38).

وقوله تعالى: " **فسبحان الله حين تمسون و حين تصبحون**" (الروم: الآية 71).

---

[237] عرفات فيصل المناع: السياق و المعنى (دراسة في أساليب النحو العربي)، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013ص 233.

[238] حسين جمعة: جماليات الإنشاء والخبر (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، ص 185.

[239] حسين جمعة: جماليات الإنشاء والخبر، ص 189.

[240] ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، تحقيق و شرح محي الدين عبد الحميد، ص 148.

ففي المثالين استغنت كان عن الخبر وتحولت دلالتها إلى معان أخرى؛ ففي المثال الأول بمعنى (حصل) وفي المثال الثاني بمعنى (تدخلون في المساء و تدخلون في الصباح).

وأما في حالة كونها ناقصة فقد يستغنى عن خبر كان بالحذف لوجود ما يدل عليه، ومن ذلك قول الفرزدق الذي استشهد به سيبويه في كتابه[241]:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبى فكان و كنت غير غدور

ففي قوله (فكان و كنت غير غدور) حذف الشاعر خبر كان الأولى للاستغناء عنه بخبر كان الثانية (غير غدور) اعتمادا على فهم السامع ، إذ أصل الكلام :فكنت غير غدور وكان غير غدور ، فحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه.وهو نفس التفسير الذي سلكه سيبويه في تحليل البيت تحليلا نحويا يتضمن بعدا تداوليا في مراعاة مقاصد الخطاب وعلم المخاطب به في قوله : " يقول الفرزدق(إني ضمنت البيت) ...ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك"[242].

الاستغناء عن الفاعل:

يتجه الدرس البلاغي في حذف الفاعل أنه يكون لعدة أغراض وأمور منها:

- أنه يحذف للخوف عليه أو منه ، مثل قولك: (قتل زيد)؛ فلم تذكر فاعله خوفا منه أو عليه.
- ويحذف لجلالته، مثل قولك : **" قتل الخراصون "** (الذاريات ، الآية 10)؛ والمراد : قتل الله الخراصين.
- وقد يحذف الفاعل لدناءته، مثل قولك : (عمل الكنيف ، و كنس السوق).
- كما يحذف أيضا للجهل به ، مثل قولنا : (سرق السوق).

وقد ذكر القدماء كابن يعيش في المفصل أنه قد يستغنى عن الفاعل إيجازا واختصارا لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير فترك الفاعل إيجازا للاستغناء عنه[243].

وتحدث عنه أحد المتأخرين في قوله :" أن في الاستغناء دعما لقانون الإيجاز في اللسان العربي، فاللسان العربي يرفض الفضول، ويؤثر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم "[244].

وقد رأت عائشة عبد الرحمان أن أساليب : البناء للمجهول، و المطاوعة، و الإسناد المجازي، تلتقي جميعا في الاستغناء عن ذكر الفاعل، و إن كان لكل أسلوب منها ملحظه البياني الخاص، يجلوه استقراء مواضعه في الكتاب المحكم [245].

فبناء الفعل للمجهول: فيه تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه.

والمطاوعة : فيها بيان للطواعية التي يتم بها الحدث تلقائيا أو على وجه التسخير، وكأنه في حاجة إلى الفاعل.

والإسناد المجازي: يعطي المسند إليه فاعلية محققة يستغنى بها عن ذكر الفاعل الأصلي.

الاستغناء في باب الضمائر:

---

[241] سيبويه: الكتاب، ج1، ص76.

[242] سيبويه: الكتاب : ج1،ص71.

[243] ابن يعيش: شرح المفصل، ج7، ص69.

[244] زين كامل الخويسكي: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو و الصرف، ص 233.

[245] عائشة عبد الرحمان: الإعجاز البياني للقرآن الكريم و مسائل ابن الأزرق ودراسة قرآنية لغوية و بيانية، دار المعارف: مصر، د ط، 1968، ص 242 وما بعدها.

والاستغناء ماثل في عمل الضمير مظهرا كان أو مستترا، وهو يكشف عن خصيصة اتسم بها اللسان العربي وهي إيثار التعبير الأيسر، والتماس ما خف على اللسان بغية الحفاظ على العلاقة التواصلية بين المتخاطبين بأفضل الأساليب والصيغ التراكيبية والتي تحقق الاقتناع و التسليم و الإذعان.

ففي الضمائر الظاهرة للمتكلم أو المخاطب ما يغني عن التعبير عن الذات أو يفسرهما المشاهدة ، أما ضمير الغائب تنتفي فيه المشاهدة فيحتاج إلى ما يفسره و أصل المفسر الذي يعود إليه أن يكون مقدما ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره أن يكون الأقرب وذلك أمر ينفرد به اللسان العربي، كقولنا: (لقيت زيدا و عمرا يضحك)، فضمير (يضحك) عائدا على عمرو ولا يعود على زيد إلا بدليل كما في قوله تعالى: " و وهبنا له اسحاق و يعقوب و جعلنا في ذريته النبوءة و الكتاب " (العنكبوت : الآية27) ، فضمير (ذريته) عائد على ابراهيم عليه السلام، وهو غير الأقرب، لأنه هو المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها.

والضمير المفسر قد يكون مصرح بلفظه و هو الغائب كقولنا : (زيد لقيته)، فضمير الهاء يعود على زيد.

و قد يستغنى عنه بما يدل عليه حسا في قوله تعالى: " **هي راودتني عن نفسي** " (يوسف: الآية 26)، إذ لم يتقدم بلفظ (زليخا) لكونها حاضرة.وقد يستغنى عنه بما يدل عليه علما في قوله تعالى :" إنا أنزلناه في ليلة القدر" (القدر: الآية 1).

وقد يستغنى بمستلزم عن مستلزم مثل قوله تعالى :" **فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان**" (البقرة: الآية 178)؛ فضمير إليه عائد على العافي الذي استلزمه عفى.

ففي هذه الحالات المذكورة سابقا كان الاستغناء بضمير الغائب عن الاسم الظاهر لوجود القرينة قال ابن يعيش : " المضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات و هذه الأحوال هي حضور المتكلم أو المخاطب أو المشاهد لها " [246].

الاستغناء في الاستفهام:

يُعدُّ أسلوب الاستفهام أحد الأساليب اللغوية المرتبطة بالاستعمال، وهو أن يكون صادرا ممن لا يعلم إلى من يعلم أو إلى من يتوقع أنه يعلم، وإن ارتبط هذا الأسلوب بجوابه فقد لا يبحث فيه المتكلم عن إجابة محددة وإنما يهدف إلى تصور ما يتحدث عنه فيخرجه عن حقيقته إلى مقاصد شتى، وهو ما يعرف عند البلاغيين بالمجاز البلاغي[247] وبذلك يكون الاستفهام غني بالقيم التداولية، وأساس الاستفهام هو "طلب الفهم، والفهم هو صورة ذهنية تتعلق أحيانا بمفرد شخصي أو شيء، أو غيرهما، وتتعلق أحيانا بنسبة أو حكم من الأحكام سواء أكانت النسبة قائمة على يقين أم على ظن أم على شك"[248]، وقد ربط السكاكي بينه وبين العمليات الذهنية التي ترافقه في قوله أن الاستفهام "طلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن: إما أن يكون حكما بشيء على شيء أو لا يكون، والأول هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين، والثاني هو التصور ولا يمتنع انفكاكه من التصديق"[249].

وانطلاقا من التعريفين تبرز سمة أساسية للاستفهام بأنه متعلق بما في ذهن المتخاطبين، أي أن تحقيقيه يحصل داخليا على عكس ما هو موجود في الأمر إذ يرتبط تحقيقه بفعل خارجي[250].

---

[246] ابن يعيش : شرح المفصل،ج3، ص 84.

[247] حسين جمعة: جماليات الخبر والإنشاء،(دراسة جمالية بلاغية نقدية)، ص 134.

[248] مهدي المخزومي: في النحو العربي (نقد وتوجيه)، دار الكتب العصرية، بيروت، دط، دت، ص 286.

[249] السكاكي: مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، سنة 1987ص 303.

[250] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية (مقاربة بين التداولية والشعر)، ص 165.

ويشترط في وسم التركيب العربي بالاستفهام أن يسبق بأداة استفهام مذكورة أو مقدرة، وأدوات الاستفهام هي: الهمزة، هل، من، ما، متى، أيان، أين، أنى، كيف، كم، أي، وكل هذه الأدوات أسماء ما عدا الهمزة وهل، فإنهما حرفان لا محل لهما من الإعراب[251].

ويرجع النحاة العرب كل استفهام إلى بنية الحرف الواسم مع المحتوى القضوي، فلا استفهام إلا بحرف الاستفهام وما الصدارة التي تكون للأسماء الاستفهام إلا من باب الاستغناء عن همزة الاستفهام التي تلازمها[252]،"وبناءا على هذا التصور فإن واسم الاستفهام هو الحرفان (أ، هل) صريحين أو مدلول عليهما بأسماء الاستفهام"[253].

وقد ميز البلاغيون نوعين من الاستفهام؛ أحدهما على الحقيقة وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل بأداة خاصة، والأخر استفهام مجازي لا يقصد به السؤال عن أمر وطلب الجواب عنه لا يظهر على مستوى البنية، هو تحقيق لخبر "يمكن حينها وصفه بالصدق والكذب، أو النظر إلى مدى إنجازيته في الواقع اعتدادا بشروط التواصل العام، ومثل هذه الأساليب لا يدرك السامع دلالتها إلا بالاستناد إلى ما يمكن أن يفصح به المتكلم على مستوى البنية، أو إلى عناصر السياق المختلفة وملابسات الحديث...وإلا أخفق الإبلاغ المقصود"[254].

ومن أهم المعاني التي يخرج إليها الاستفهام: الإنكار، النفي، التكثير، التأنيب...وأكد شكري المبخوت في هذا الباب متانة الصلة بين الاستفهام وبقية الأفعال الكلامية الأخرى (الإثبات، النفي، الأمر، النهي) بحيث يمكن اشتقاقها منه بفضل سير التعامل بينها جميعا وبينه، وأنه يتحرك في نصف دائرة الأفعال الكلامية على الأقل[255].

موضوع الاستفهام وثيق الصلة بالاستغناء،فالهمزة نائبة عن استفهم وكثيرا ما استغنوا عن الاستفهام في التسوية نحو : (أنا الملك شئتم أم أبيتم).

ومن أسماء الاستفهام (من)؛ وهي لا تستعمل إلا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها إياها، وصارت (من) نائبة عنها، ولذلك بنيت فدلالتها على الاسمية دلالة لفظية مرجعها لفظها المجرد و دلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها[256].

ومن أسماء الاستفهام (أين) وهي كلمة تدل وهي مجردة على معنى في نفسها، هو المكان، وتدل أيضا على الاستفهام فيما بعدها وهو معنى آخر جاءها من خارجها، بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ثم الاستغناء عن الهمزة وجوبا لوجود ما يتضمن معناها[257].

ومن الاستفهام (كيف)؛ وهي كلمة تدل بصيغتها المجردة على معنى في نفسها و هو الحال و الهيئة ، و تدل على معنى فيما بعدها و هو الاستفهام و هو معنى آخر جاءها خارجها بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ثم الاستغناء عن الهمزة و جوبا لوجود ما يتضمن معناها[258].

---

[251] عرفات فيصل المناع: السياق والمعنى (دراسة في أساليب النحو العربي)، ص 214.

[252] ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص 22.

[253] شكري المبخوت: دائرة الأعمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010 ، ص 196.

[254] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية (مقاربة بين التداولية والشعر) ، ص 165.

[255] شكري المبخوت دائرة الأعمال اللغوية، ص 197.

[256] ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص22.

[257] عباس حسن : النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، د ط ،1968،ج2، ص90.

[258] عباس حسن : النحو الوافي، ج2، ص 90.

فدلالة كل هذه الأسماء الاستفهامية جاءت من خارج لفظها ، وتعبيرنا من خارج لفظها تعبير على أن هذه الدلالات هي دلالات سياقية ؛ فمعرفة النسبة إلى الأشخاص و النسبة إلى الأماكن ، ومعرفة الأحوال و الهيئات كما هو متضمن مع الاستفهام ب (كيف) ؛ هي أبعاد تداولية سياقية ارتبطت بفعل الاستفهام من خلال معرفة ملابسات الخطاب و الظروف المحيطة به.

الاستغناء مع الاستثناء:

وقد يستغنى ب(غير) في مواضع من الاستثناء و إن لم يكن (غير) في تلك المواضع صفة كما يستغنى ب (ما أتاني غير زيد) عن (ما أتاني إلا زيد)[259].

وقد يحذف المستثنى للاستخفاف،قال سيبويه : " هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا: وذلك قولك (ليس غير) و (ليس إلا) كأنه قال : ليس إلا ذاك و ليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا و اكتفاء بعلم المخاطب ما يعني، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا و إنما يريد ما منهم واحد مات ، ومثال ذلك : قوله تعالى :" **و إن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته** " (النساء: الآية 159)"[260] ؛ أي ما من أهل الكتاب فريق أو أحد إلا ليؤمن به .

وقولهم : ليس أحد أي ليس هنا أحد، فكل ذلك حذف تخفيفا، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني[261].

وقد ورد الاستغناء مرتبطا بالاستثناء في باب (لا يكون و ليس)، قال سيبويه : " هذا باب لا يكون و ليس وما أشبههما، فإذا جاءنا و فيهما معنى الاستثناء فإن بينهما إضمارا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ... وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيدا ، وأتوني لا يكون زيدا ، وما أتاني أحد لا يكون زيدا.كأنه حين قال : أتوني؛ صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا و ترك إظهار بعض استغناء، كما ترك الإظهار في لات حين"[262].

الاستغناء في المصدرالنائب عن التلفظ بلفظه:

تستعمل اللغة العربية تراكيبا يكون المصدر فيها مغنيا عن التلفظ بفعله، باستثناء الحالات التي يكون فيها المصدر مؤكدا لعامله، لأن التوكيد والحذف يتنافيان، ومعنى هذا أن ذلك في المصدر المبين للنوع أو المبين للعدد وهي تصنف في مجموعتين:

1- مصادر واقعة في سياق الطلب

2- ومصادر واقعة في سياق الخبر

وما يهمنا في بحثنا هذا ما كان مرتبطا بالجانب التداولي وهي المصادر الواقعة في سياق الطلب كقولنا : (سقيا و رعيا)؛ أي سقاك الله سقيا و رعاك الله رعيا، ومنه قولك للمدعو عليه: خيبة و جدعا و عقرا وبؤسا و بعدا و سحقا؛ فقولك: خيبة يدل على خيبك الله ، وهو مصدر منصوب به، وكذلك جذعا أي جدعك الله، ومثله عقرا و بؤسا و بعدا و سحقا أي: عقره الله عقرا، و أبأسه الله بؤسا، و أبعده الله بعدا، و أسحقه الله سحقا على حذف الزوائد.

وكل هذه المصادر دعاء عليه أو له وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلا من الفعل أو لأنه استغنى بذكرها عن ذكر الفعل[263].

---

259 سيبويه : الكتاب ، ج2، ص342.

260 سيبويه : الكتاب ، ج2، ص ص344.-345.

261 سيبويه : الكتاب ، ج2، ص345.

262 سيبويه : الكتاب ، ج2، ص347.

263 ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص114.

ومنها ما استشهد به سيبويه و هو قول ابن ميادة [264]:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا

والمراد تبا

ومن المصادر أيضا قول قطري بن الفجاءة [265]:

فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع

ومن المصادر التي هي في سياق الطلب ما ذكره سيبويه في الكتاب مستشهدا بقول الشاعر[266]:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

فاستغنى الشاعر بلفظ (ندل) عن الفعل (اندل) و الندل هو الاختطاف يقال: ندل الشيء إذا اختطفه؛ والمعنى: اختطف المال يا زريق، كما تفعل الثعالب في اختطاف فريستها.

الاستغناء في حذف المفعول به:

يعد الحذف في اللغة العربية أحد أساليب التأويل المهمة التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، وتبنى هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب ، وهو إجراء يعمد إليه المتكلم، يوفره له النظام اللغوي، ويشترط في الحذف العلم بالمحذوف، فهو أسلوب تعبري له معانيه ودلالته، ومظهر من مظاهر الكلام العربي و إيجازه و التخفيف من ثقل الحديثَ ، والحذف لا يخل بالفهم عند وجود ما يدل على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية[267]. وقد يكون ذا صلة بسياق الحال : " كلما كان معلوما في القول، جاريا عند الناس، فحذفه جائز لعلم المخاطب "[268].

ومن أشكال الحذف المتداولة في الاستعمال اللغوي نجد حذف المفعول به ؛ قال ابن يعيش :" اعلم أن المفعول به لما كان فضلة تستقل الجملة دونه و ينعقد الكلام من الفعل و الفاعل بلا مفعول به جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه"[269].

ويتثنى من ذلك مفعولي ظن و أخواتها لأن أصلها المبتدأ و الخبر فهما عمدتان بحسب أصلهما.

وقد أشار النحاة إلى أن حذف المفعول به يكون على ثلاثة أضرب هي:

النوع الأول: أن يحذف وهو مراد ملحوظ فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به.

ومثال ذلك : قوله تعالى: " **لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم** " (هود: الآية 43).

وقوله تعالى :" **أين شركائي الذين كنتم تزعمون** " (الأنعام: الآية22).

فما ورد في هذين المثالين على إرادة الهاء وحذفها تخفيفا لطول الكلام بالصلة ، و يعد هذا بعدا تداوليا تسعى التداولية إلى تحقيقه ، فالاقتصاد في الكلام يجعل المخاطب يجمل تركيزه و اهتمامه في القضية المطروحة عليه فلا يتشتت ذهنه ويصل إلى المقصود من

---

[264] سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 311.

[265] سيبويه : الكتاب ، ج1،ص339.

[266] ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص4384:

[267] نعمة دهش فرحان الطائي: الملمح التداولي في النحو العربي،مجلة العميد (مجلة فصلية محكمة)، العدد الثامن، ديسمبر، سنة 2013، ص475.

[268] أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب بيروت، ب ط ، ب ت ، ج3، ص254.

55

[269] ابن يعيش: شرح المفصل، ج2: ص39.

الخطاب بأيسر الأساليب ، فلولا إرادة الهاء في الأمثلة السابقة الذكر بقي الموصول بلا عائد في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين ؛ من جهة اقتضاء الفعل له، ومن جهة اقتضاء العلة.

النوع الثاني: يحذف المفعول به لدلالة ما تقدم عليه ولعلم المخاطب.

قال سيبويه:" ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب نحو : قوله تعالى:" **والحافظين فروجهم و الحافظات و الذاكرين الله كثيرا و الذاكرات**" ؛ فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه "[270]. حذف المفعول من الحافظات و الذاكرات لدلالة ما تقدم؛ والتقدير الحافظاتها و الذاكراته.

وقد أشار سيبويه أيضا بأنه جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا؛ ويقصد بذلك أشد من حذف المفعول، و رصد عددا من الشواهد منها:

قول قيس بن الحطيم[271]:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض و الرأي مختلف

ففي هذا البيت حذف خبر الأول اكتفاء بخبر الأول و المراد(نحن بما عندنا راضون)، وقد استشهد به سيبويه مقويا لما جاز من حذف المفعول به الذي هو فضلة، لأن حذف خبر المبتدأ و هو عمدة أشد من حذف الفضلة.

النوع الثالث: أن تحذفه معرضا عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو قولهم: فلان يعطي و يمنع و المراد يعطي ذوي الاستحقاق و يمنع غير ذوي الاستحقاق إلا أنه حذف و لم يكن موصول يقتضي راجعا ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل و الفاعل.

وهذا النوع من الحذف ليس من صميم التداولية لأنه يدخل في باب الخبر و ليس في باب الطلب.

ومن الأبعاد التداولية في تقدم المفعول به نجد قصد الاختصاص في قوله تعالى "**إياك نعبد وإياك نستعين** " ، وأيضا وفي قولنا (زيدًا رأيت ورأيت زيدًا) يقدّم الإلغاء إذا كان الشّكّ طارئا على ما يراد الإخبار عنه ، كما يقول ابن الأثير ، ويذكر التفسير نفسه في عرضه لقوله تعالى "ب**ل الله فاعبد وكن من الشاكرين** " ، فيقول : "فإنه إنما قال :بل الله فاعبد ، ولم يقل : بل اعبد الله ، لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال : بل اعبد الله ، لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء "[272].

وفي قولنا (زيدًا رأيت ورأيت زيدًا) يقدّم الإلغاء إذا كان الشّكّ طارئا على ما يراد الإخبار عنه ، والإعمال مقدّم إذا كان الشّكّ في ذهن المتكلّم مربوطا بما يراد الإخبار عنه، ويظهر تقديم الإلغاء جليّا إذا ورد فعل الشّكّ مؤخّرًا لأنّ في تأخيره زيادة تأكيد على أنّه طارئ .

نتائج البحث:

من النتائج التي يمكن استخلاصها من جهود النحاة القدامى إبرازهم للتفاعل القائم بين الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية والأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها أي مراعاة البعد التداولي الذي يحاول الربط بين البنية اللغوية للجمل و الظروف المقامية التي تنجز فيها ، فهو يعالج الظاهرة اللغوية ضمن ظروف خارجية تحيط بالعملية الكلامية والتي من شأنها أن تحافظ على علاقات المتخاطبين بعضهم ببعض.

---

[270] سيبويه : الكتاب ، ج1، ص74..

[271] سيبويه : الكتاب ، ج1،ص 75.

[272] ابن الأثير: المثل السائر،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،د ط، 1999،ج2، ص 36.

استنبط النحاة النّظام المضمر الذي يحكم مختلف التراكيب العربية حيث يعد الاستغناء شكلا من أشكاله ، كما فرّقوا بين مستويين للجملة؛ أحدهما يختصّ بمستوى الخطاب وإفادة المعاني والآخر يختصّ باللّفظ والصّياغة اللّفظيّة.

العلامات الإعرابية في العرف النحوي لا تعبر عن الجانب الشكلي فقط بل تعبر عن قصْد المتكلّم و أغراضه فهي بذلك تمثل الأثر الجلي للاستعمال الذي يجسد بعدا تداوليا محضا. وفي كتبهم لفتات متميّزة ربطوا فيها بين اختيار الحركة الإعرابيّة وبين الغرض أو المقصد والمقام. فالحركة الإعرابيّة تعدّ عنصرا من عناصر البنية قد تعكسها وظيفة تركيبيّة (الفاعل، المفعول ...) أو دلاليّة (الحال، التّمييز ...) أو تداوليّة (الدّلالية المقاميّة المراد تبليغها).

يكشف الاستغناء عن دلالة بينة على الإيجاز ورفض الفضول في الكلام؛ فهو يمثل دعما لقانون الإيجاز في اللسان العربي.

تعتبر ظاهرة الاستغناء عن الإمكانات المتعددة التي تمتلكها اللغة العربية في التعبير عن الأشياء و الموجودات و المعاني حسية أو معنوية أو ذهنية.

الاستغناء في النحو العربي يعبر عن القيم الأدائية التي تملكها اللغة العربية ، فالمتلقي على استعداد لفهم الرسالة وفق ملابسات الخطاب التي يحددها السياق.

من الدوافع وراء ظاهرة الاستغناء التخفيف و التماس الأيسر في التعبير مما يعطي أبعادا تداولية لسمت اللسان العربي في البيان وقدرته على التعبير.

توافق الدرس الوظيفي المعاصر الذي يرى أن ثمة ارتباطا بين الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية والأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها ، وإدراك النحاة القدامى إلى أن ظاهرة مقامية كالاختصاص تمكنت من تحديد بنية الجمل التي أسندت إلى أحد مكوناتها

قائمة المصادر و المراجع المعتمدة في البحث:

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985.

2- ابن الأثير: المثل السائر،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،د ط، 1999، ج2.

3-أبو البركات عبد الرحمان ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، دط، 2008م، ج 1.

4-ابن جني: المنصف، تحقيق ابراهيم مصطفى و عبدالله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، دط، 1379هـ، ج1،ج2.

5-حسين جمعة: جماليات الخبر والإنشاء (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 2005.

6-خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية (مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم)، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009.

7-زين كامل الخويسكى: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو و الصرف، دار المعرفة الجامعية،دط،1995.

8-سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 2004، ج1،

9-السكاكي: مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، سنة 1987.

10-السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة،للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط،دت، ج1

11-شكري المبخوت: دائرة الأعمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010 .

12- أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب بيروت، ب ط ، ب ت ، ج3.

13-عائشة عبد الرحمان: الإعجاز البياني للقرآن الكريم و مسائل ابن الأزرق ودراسة قرآنية لغوية و بيانية، دار المعارف: مصر، د ط، 1968.

14-عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجيل، ط2، 1979.

15-عبد القادر الفاسي القهري : اللسانيات و اللغة العربية ، منشورات عويدات ، بيروت،دط، 1986.

16-عرفات فيصل المناع: السياق و المعنى (دراسة في أساليب النحو العربي)، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.

17-فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر حباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية. سوريا، ط1 . 2007.

18-المبرد: المقتضب،تجقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط،1978،ج2.

19- مسعود صحراوي: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي (رسالة دكتوراه)، جامعة باتنة، 2004-2005.

20-ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج5

21- ابن يعيش: شرح المفصل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، ، ج2.

المجلات و الدوريات:

22-عبد الرحمان الحاج صالح :الجملة في كتاب سيبويه، المبرز: مجلة دورية أكاديمية تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، ع2، جويلية-ديسمبر ، ستة 1993.

23-نعمة دهش فرحان الطائي: الملمح التداولي في النحو العربي،مجلة العميد (مجلة فصلية محكمة)، العدد الثامن، ديسمبر، سنة 2013.